

الإجابة النموذجية لامتحان النهائي في مقياس

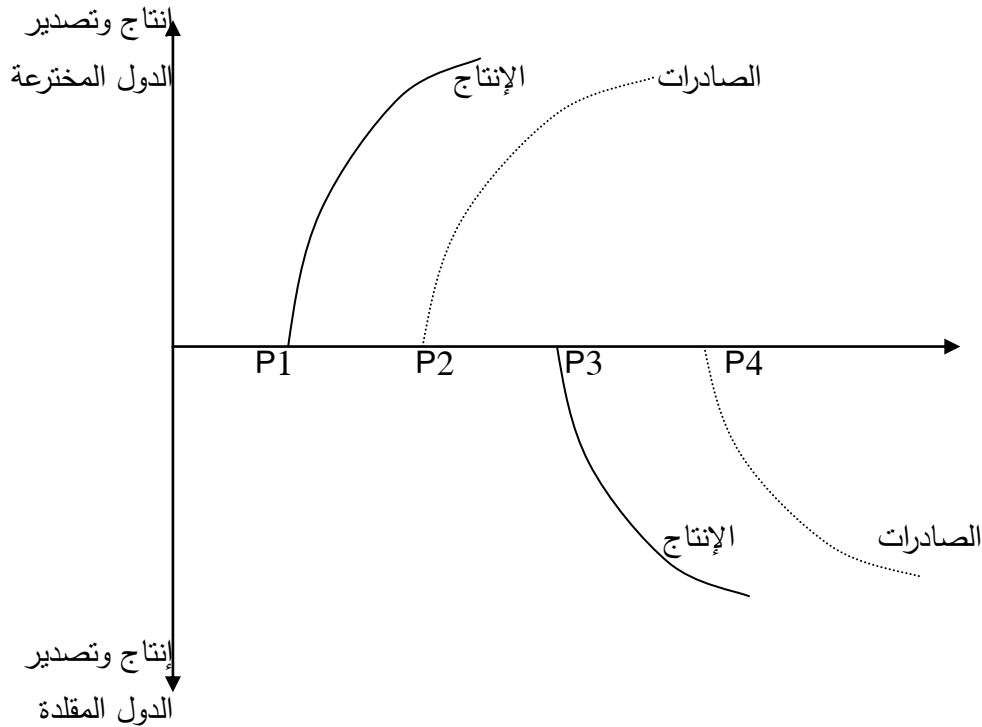
نظريات التجارة الدولية

الإجابة عن السؤال الأول (07)

يعتمد نموذج الفجوة التكنولوجية الذي قدمه الإقتصادي " بوسنر MV.Posner"، في تفسيره لهيكل (نمط) التجارة الخارجية بين الدول، على إمكانية حياة إحدى الدول على طرق فنية متقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل، أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، الأمر الذي يؤهل هذه الدول إلى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول.

فوفقا لهذا النموذج فإن الدولة صاحبة الإختراع تتمتع باحتكار مؤقت في إنتاج وتصدير السلعة ذات التقدم التكنولوجي، ويزول هذا الإحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي لهذه الدولة، وذلك عندما تأخذ العملية الإنتاجية شكلها النمطي، وتصبح دوال الإنتاج للسلعة محل الدراسة متشابهة بين الدول، وعندها تفقد العوامل التكنولوجية بسبب ذلك التطور دورها الهام كعامل مفسر لهيكل (نمط) التجارة الخارجية بين الدول.

ويمكن تحديد الفجوة التكنولوجية بيانيا باستخدام الرسم البياني التالي:



فجوة الطلب: وهي تلك الفترة الزمنية التي تقع بين بداية ظهور إنتاج سلعة دورة المنتج في الدولة صاحبة الإختراع عند P1، وبداية استهلاك تلك السلعة في الخارج عند P2.

فجوة التقليد: فتمثل في تلك الفترة الزمنية التي تفصل بين بداية الإنتاج في الدولة صاحبة الإختراع P1، وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج عند P3.

الإجابة عن السؤال الثاني: (06)

يتم تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية سعر الصرف من خلال:
تخفيض قيمة العملة (دفع وحدات أكثر من ذي قبل من العملة الوطنية مقابل عملة واحدة من العملة الأجنبية)
الأمر الذي يجعل أسعار السلع والخدمات المحلية منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية، مما يؤدي إلى تشجيع الأجانب على شرائها فترتفع صادرات البلد مقابل انخفاض وارداته نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية، كما يتم وضع قيود على عمليات بيع وشراء العملة الأجنبية والسيطرة على كل مصادرها واستخداماتها لأنها الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها.

الإجابة عن السؤال الثالث (07)

الحجج التي تقوم عليها السياسة الحمائية:
- فرض الحماية من أجل تحقيق إستراتيجية الدفاع والأمن الوطني. 0,5
- الحماية بغرض تحقيق التوازن الاجتماعي، وذلك من خلال المحافظة على فئة العاملين في الزراعة بحماية إنتاجهم الزراعي من المنافسة الخارجية. 0,5
- الحماية بقصد المحافظة على خاصية الطابع الوطني للدولة: فالعلاقات التجارية الحرة بين الدول قد تفقدها طابعها الذاتي وتراثها الحضاري، الأمر الذي يدعوا إلى الحد من هذه العلاقات بغية المحافظة على الاعتبارات الاجتماعية الذاتية الخاصة بالمجتمع. 0,5
- حماية الصناعات الناشئة: وتتمثل حجة حماية الصناعات الناشئة في أن نفقات الصناعة في مراحلها الأولى تكون مرتفعة، لذلك يجب حمايتها إلى أن تنخفض تلك التكاليف في المرحلة الآتية، وتصبح الدول تتمتع بمزايا التصنيع، وعندئذ تستطيع الدولة إزالة الحماية دون أن يصبها ضرر. 01
- الحماية بغرض تنويع الإنتاج: الحماية تجنب المخاطر الناتجة عن التخصص الزائد، وتسعى إلى تحقيق التنوع في الإنتاج. 01
- الحماية كوسيلة لاجتذاب رؤوس الأموال: فحماية الأسواق الوطنية من شأنه أن يشجع الشركات الأجنبية على إنشاء فروع لها في الداخل لتتجنب عبء الرسوم الجمركية المفروضة. كما أن فرض الحماية على صناعة في الداخل، يرفع من معدل الربح المتوقع للاستثمار في هذه الصناعة، مما يجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذه الصناعة بغرض الاستفادة من معدل الربح المرتفع. 01
- الحماية لزيادة حجم التشغيل، وأيضا الحصول على إيرادات. 0,5

- الحماية لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات: تقوم الدولة بفرض الرسوم الجمركية عالية على الواردات من بعض السلع، خاصة منها الكمالية حيث تقل الواردات، ويقل معها خروج العملات الأجنبية.01

-تحسين شروط التبادل الدولي: يعتقد أنصار الحماية التجارية أنه يمكن استخدام الرسوم الجمركية كسلاح لتخفيض أسعار الواردات و بالتالي تحسين شروط التبادل التجاري لصالحها، حيث تستفيد من فرض ضرائب جمركية على وارداتها، لكون المصدر الأجنبي هو الذي يتحمل عبئ هذه الضريبة فيضطر إلى تخفيض أثمان صادراتها إلى هذه الدولة التي تحصل على الواردات بأسعار أقل من ذي قبل فنتحسن بالتالي معدلات تبادلها التجاري الدولي01.